

الخيارات الإستراتيجية للنهوض بقطاع المياه في لبنان



عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٠ حلقة نقاش عرض خلالها المهندس محمد فواز ورقة العمل الرئيسية تحت عنوان "الخيارات الإستراتيجية للنهوض بقطاع المياه في لبنان"، والتي كان أعدها بطلب من المركز . حضر الندوة عدد من الخبراء* في قطاع المياه الذين ناقشوا وعرضوا مقترحات متقدمة للنهوض بقطاع المياه المهمل والمنهك في لبنان.

أدار الندوة عضو الهيئة الاستشارية في المركز **الدكتور محمد طي** الذي رأى أن مشكلة المياه تطرح على مستويين: **المستوى الأول** يتمثل بوجود المياه، فالمياه إما أن تكون سطحية كمياه الأنهار والسواقي وغيرها ومياه الأمطار أو المياه المستمطرة وكذلك تحلية مياه البحر، **المستوى الثاني** يتمثل بإدارة المياه ويقوم على توفير في استخدامها وعدم تلوئها من جهة ثم معالجة المياه بعد استخدامها وإعادة تدويرها . طارحاً مجموعة من التساؤلات حول أنواع المياه المتوفرة في لبنان وكمياتها؟ وما إذا كانت هناك من إستراتيجية لحسن إدارتها؟ .

فواز

بدوره، عرض **المهندس محمد فواز** أبرز المحاور التي تطرقت إليها الورقة، لافتاً إلى أن أبرز ما يواجهه والباحثون في هذا الإطار النقص في المعلومات والمعطيات . ورأى أن من الأولويات التي يجب العمل عليها حالياً وضع خريطة مائية، وتركيب عدادات لقياس كميات المياه المستخرجة من الآبار الارتوازية وغيرها من المياه المستخدمة لتكون الركيزة لأي إستراتيجية يعمل عليها في ما بعد .

وطرح أبرز المشاكل التي يواجهها القطاع المائي التي يأتي في مقدمتها التلوث إن على مستوى المياه الجوفية أو السطحية، فسبعون في المئة منها ملوث وغير صالح للاستخدام المباشر، ويأتي التلوث من مجموعة عوامل منها تسرب مياه الصرف الصحي إلى المياه الجوفية، واختلاط المخلفات الصناعية بمياه الأنهار إضافة إلى تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية لاسيما في المناطق الساحلية حيث يتم سحب كميات كبيرة من مياه الآبار الارتوازية ما يؤدي إلى اختلال في التوازن ومن ثم اختلاطها بالمياه المالحة .

وشدد على الدور الذي يجب أن تلعبه مصالح المياه الرسمية لناحية إيجاد حلول ومحطات لمياه الصرف الصحي . واعتبر أن الأولوية التي يجب أن يتم العمل عليها حالياً تتمثل بتنفيذ المشاريع التي تروي منطقة بيروت المدنيبة لأنها المنطقة التي تعاني العجز الأكبر في لبنان، طارحاً إمكانية استبدال العيارات بالعدادات لترشيد الاستهلاك.

ورأى أن أي سياسة مائية يمكن أن تعتمد، يجب أن تعمل في ثلاث اتجاهات:

١. زيادة الكمية المتوفرة.
٢. التوفير في استعمال المياه.
٣. البحث عن مصادر جديدة غير تقليدية.

ولفت إلى أن مشاريع السدود التي كانت اقترحت في الماضي أو المقترحة حالياً يجب أن تخضع لدراسات جدية بعيداً عن أي حزازيات، لمعرفة الجدوى الفعلية من إنشائه .

نصر الله

بدوره اعتبر **النائب السابق ناصر نصر الله** أن من الأولويات التي يجب العمل عليها حالياً إتمام تنفيذ مشروع اللبطني بكافة مراحلها، ليحقق الجدوى المرجوة منه . ولفت إلى أن منطقة حوض اللبطني تشكل نحو خمس مساحة لبنان، مؤكداً أن كل الدراسات التي أجريت على مشروع اللبطني على المنسوب ٨٠٠ متر هو مشروع إنمائي بامتياز، حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي سبعة أضعاف في كل منطقة الجنوب بما فيها المنطقة الساحلية .

ونقل الرئيس السابق لمصلحة اللبطني أن **هناك نية لدى المعنيين لإعادة تحريك المشروع الذي توقف العمل به منذ فترة طويلة، مؤكداً أن وضع حجر الأساس للمشروع على منسوب ٨٠٠ متر سيكون قبل نهاية الصيف المقبل** . ولفت إلى أن تنفيذ سد بسري ممكن وعملي رغم الحديث عن وجود فائق صخري أو غير ذلك لاسيما في ظل التطور التقني .

شاتيل

الخبير الهيدرولوجي **فتحي شاتيل** اعتبر أن الهم الأساسي يتمثل في إيصال المياه إلى مدينة بيروت وضواحيها، لافتاً إلى أن موقع نهر الدامور يعتبر مثالياً لتنفيذ مشروع سد وبالتالي تخزين ما يتراوح بين ٩٠ و١٥٠ مليون متر مكعب بكلفة لا تزيد على ١٥٠ مليون دولار، وذلك بدلاً من انتظار تنفيذ سد بسري دون أن يعني ذلك الاستغناء عن

المشروع. واعتبر شاتيلاً أن جر المياه من نهر الأولي مسألة غير عملية ولا منطقية بسبب نسبة التلوث العالية التي تعاني منها.

جابر

دحض بدوره المهندس بسام جابر مقولة أن لبنان قصر مائي وحذر من الخطط والمشاريع التي تهدف لبيع مياه لبنان لدول الجوار.

ورأى أن مشاريع معالجة الصرف الصحي ممكنة، وليس من الصعب استيراد التقنيات الأوروبية إلا أنها ما تزال حديثة العهد. وفي ما يتعلق بري الأراضي الزراعية تساعل عن حجم النشاط الزراعي في لبنان وتوفر الأيدي العاملة له. وشدد جابر على ضرورة تكامل مشاريع السدود وإنجازها بشكل متكامل وليس مجتزأً وإلا فإن جدواه تذهب هدرًا، وعلى سبيل المثال فإن مشروع الليطاني وضع لري الجنوب إلا أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن على انطلاقته لم يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منه.

مكي

وانتقد المهندس إسماعيل مكي طريقة تعاطي الجهات الرسمية مع الموظفين لا سيما الخبراء منهم وأصحاب الكفاءات، حيث تتسرب الكفاءات إلى الخارج ونخسرها في الوطن.

ولفت من ناحية ثانية إلى أن إحدى المشاكل التي تعاني منها مختلف القطاعات في لبنان ليس نقص القوانين والأنظمة إنما المشكلة في التطبيق.

فرج الله

وطرح د. نديم فرج الله مسألة إدارة الطلب على المياه واستهلاكها كأولوية تبنى عليها الدراسات المستقبلية للمياه، كما أشار إلى أهمية دراسة نسب التبخر في المياه المناسبة والسدود لا سيما مع ترقب نتائج الاحتباس الحراري. ولفت إلى ضرورة توزيع محطات تكرير المياه المبتذلة وفقاً لخريطة الاستهلاك، بمعنى أن لا تنحصر المحطات على الساحل في حين أن الطلب عليها في المناطق الجبلية لري المزروعات ما يعني ضرورة ضخها مجدداً إلى الجبال ما يؤدي إلى أكلاف إضافية يمكن تلافيها.

أبو زيد

لفت الحاج فوزي أبو زيد إلى الهوة الكبيرة التي تفصل بين الخبراء من أهل الاختصاص والفنيين وبين السياسيين وصناع القرار.

المجنوب

رأى د. طارق محمد المجنوب أن أي إستراتيجية مائية يجب أن تتضمن جدولاً زمنياً للتنفيذ وخطط بديلة، وإلا فإن الجدوى من المشاريع تنقلص. واعتبر أن الإستراتيجية الناجحة في لبنان يجب أن تكون مرتبطة بأكبر عدد من الوزارات لتتشرع بدورها وفعاليتها.

ولفت إلى ضرورة الحد من انسياب المياه اللبنانية السطحية و لجوفية إلى الكيان الصهيوني الذي يصله ما يزيد عن ٣٤٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه لبنان، تنضم إلى ينابيع المياه العذبة في البحر مقابل الشواطئ اللبنانية والتي يمكن أيضاً الاستفادة منها.

عبد النور

ولاحظ د. غابريل عبد النور نقصاً فادحاً في الخبراء والفنيين في الاختصاصات المائية في لبنان، حتى أن الجامعة اليسوعية أفلتت منذ مدة مختبر الدراسات المائية والجيولوجية الذي كان يسهم في تخريج ما يزيد على ١٢ طالب دكتوراه.

الخبراء الذين حضروا حلقة النقاش

- د. غبريال عبد النور: خبير في قطاع المياه، أستاذ في كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية والجامعة اليسوعية (يشرف على أبحاث "دكتوراه" في الدراسات المائية).
- د. غازي وزنة: خبير اقتصادي.
- المهندس فتحي شاتيل: خبير هيدرو جيولوجي.
- المهندس بسام جابر: خبير في قطاع المياه معتمد لدى البنك الدولي / مدير عام الموارد المائية سابقاً.

- المهندس إسماعيل مكي: رئيس دائرة مشاريع الزراعة والبيئة في مجلس الإنماء والأعمار (مسؤول ملف نهر الدامور سابقاً).
- المهندس الياس حداد: مدير الدراسات المائية في دار الهندسة.
- د. نديم فرج الله: خبير في قطاع المياه / أستاذ في الجامعة الأميركية.
- د. طارق المجذوب: خبير في شؤون المياه.
- الحاج فوزي أبو زيد
- النائب السابق ناصر نصر الله: رئيس مصلحة الليطاني سابقاً.
- د. أنطوان الهندي: خبير في قطاع المياه.
- د. محمد فواز: مدير عام الموارد المائية سابقاً.

* ملحق بالموضوع أسماء الخبراء الذين حضروا الندوة